الأمم المتحدة S/2007/4

مجلس الأمن

Distr.: General
4 January 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أرجو أن تسمحوا لي بأن أقدم بعض التعليقات بشأن التقرير الخاص للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2006/992) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقبل أن أعرض تعليقات حكومة بلدي بشأن بعض ما تضمنه التقرير، دعوني أنتهز هذه الفرصة لأقدم مزيدا من التفاصيل بشأن تعيين الممثل الخاص بالنيابة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ووضع الأمور في نصابها.

فقد ورد في الفقرة ١١ من التقرير أنه ”في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت السلطات الإريترية الأمم المتحدة بأن إريتريا لا تعترف بتعيين عزوز النيفر ممثلا خاصا بالنيابة، مع أن السيد النيفر كان قد عُيِّن بتلك الصفة منذ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦“. ويعطي التقرير الانطباع بأن إريتريا قدمت وجهات نظرها إلى الأمم المتحدة للمرة الأولى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أنني، في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اجتمعت مع موظفين من إدارة عمليات حفظ السلام، لإبلاغهم بشواغل إريتريا. وأُثيرت المسألة نفسها مع كبار المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في أسمرة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في مكتب السفير غيرما اسميروم، المدير العام المسؤول عن المنظمات الدولية والأمريكتين. وعقد اجتماع متابعة آخر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الأمين العام المساعد الهادي العنابي، والسفير غيرما اسميروم وأنا في مقر الأمم المتحدة.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، طرحت وزارة الخارجية مبادرة دبلوماسية لحل المسألة دون التسبب في أي إحراج لا لزوم له بالنسبة لأي طرف. وحتى بعد تقديم المبادرة من إريتريا، استمرت الاتصالات بين الجانبين، بما في ذلك عقد اجتماعات ثنائية مع كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وجان ماري غيهينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

050107 050107 07-20274 (A)

وبعد أن أوضحت وجهات نظر حكومة بلدي بشأن تعيين الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، دعوني أنتقل إلى مسائل أخرى تتعلق بالتقرير نفسه. فقد ورد في عدة فقرات من الفرع الثاني من التقرير أن الأمين العام حذَّر من أن تحركات جيش الدفاع الإريتري إلى المنطقة الأمنية المؤقتة قد تعرِّض عملية السلام للخطر، مما ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة للمنطقة كلها. وبما أني كنت قد تطرقت إلى هذه المسألة في رسالتي المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/840)، أطلب أن تُقرأ الرسالة بالاقتران مع تقرير الأمين العام للحصول على منظور أفضل لرد حكومة بلدي والتزامها بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن اللازم لشعبها في المناطق الحدودية الذي طالما حُرم من التمتع بالعديد من حقوقه الأساسية الضرورية، بما في ذلك حقه في التنمية.

إن الانتهاكات المتعمدة والمقصودة للقانون الدولي من قِبَل حكومة إثيوبيا هي أخطر وأشد المشاكل التي تواجه شعبْ إريتريا وإثيوبيا، وهذا ما يشكل خرقا جسيما لاتفاق الجزائر للسلام. وفي هذا الصدد، لا يضع التقرير المسائل التي أثارها في منظورها الصحيح إزاء العقبات الحقيقية التي فرضتها إثيوبيا على عملية السلام.

ويذكر التقرير أيضا في الفقرة ١٤ منه أن الطرفين لم يمنحا لجنة الحدود إمكانية الوصول إلى منطقة الحدود لوضع أعمدة حدودية على الأرض. وتذكر الفقرة ٣٢ من التقرير نفسه أن القيود التي فرضتها إريتريا على البعثة أثَّرت على عمل لجنة الحدود على الأرض. وهذا تقييم خاطئ تماما للحالة. إذ أن جميع العراقيل التي وضعتها إثيوبيا أمام عمل لجنة الحدود مدرجة في تقرير لجنة الحدود المرفق بتقرير الأمين العام. وقد يسَّرت إريتريا دائما عمل لجنة الحدود على الأرض. وكان ينبغي للتقرير أن يذكر على وجه التحديد أن عمل لجنة الحدود قد توقف على الأرض وأن مكاتبها الميدانية أغلقت عندما منعت إثيوبيا لجنة الحدود من إنجاز ولايتها القانونية وفقا لاتفاق الجزائر.

ويشير التقرير كذلك في الفقرة ٣٤ إلى قيام إريتريا بوضع قائمة طويلة متعمدة ومذلة من القيود أمام عمل البعثة. وتود إريتريا أن تكرر أن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها فيما يتعلق بعمليات البعثة ليس المقصود منها إذلال الرجال والنساء الذين يعتمرون الخوذات الزرق. إلا أن إريتريا ستمارس حقوقها عندما تجد أن بعض أفراد بعثة حفظ السلام الذين لا يتحلّون بالمسؤولية متورطين في أنشطة خارج ولايتهم. وستمارس حقوقها كذلك عندما يتعرض نظامها الأمني للخطر بواسطة أنشطة لا تتمشى مع ولاية البعثة.

وأخيرا أود أن أوجِّه انتباهكم إلى الفقرة ٣٣ من التقرير التي جاء فيها أنه رغم التزام المجتمع الدولي وجهوده، لم يبد الطرفان أي إرادة سياسية للتوصل إلى حل وسط. إن توقُّع

الأمين العام بوجود إرادة سياسية للتوصل إلى حل وسط لا يتمشى مع أحكام اتفاق الجزائر للسلام. وكان ينبغي للتقرير أن يركِّز على غلبة سيادة القانون وأهمية التمسك بشكل تام بأحكام وشروط اتفاق الجزائر للسلام لكفالة تنفيذها التام. إن إريتريا لم تزل ملتزمة تماما بالاتفاقات التي وقعتها فحسب، لكنها أيضا عارضت عن حق إخضاع حكم قانوني للمبادرات الدبلوماسية التي سعت إلى إضعاف القرار النهائي والملزم للجنة الحدود. وعارضت إريتريا أيضا المبادرات التي حاولت أن تقوض سلطة لجنة الحدود.

وتود إريتريا أن تكرر التأكيد على أنها ستظل ملتزمة بعملية تعيين/ترسيم الحدود التي أُقرت في المادة ٤ من اتفاق الجزائر وبالقرار بشأن الحدود الذي أعلنته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آرايا **ديستا**

السفير

الممثل الدائم